نشرة المجموعة
نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

د. عبدالباسط تركي سعيد

يشرفني أن أرحب بكم عبر هذا العدد من النشرة الإلكترونية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يُلقي الضوء على أهم أعمال ونشاطات المجموعة خلال النصف الأول من هذا العام والتي تحققت بفضل من الله ثم بجهود الدول الأعضاء والمراقبين.

وأسأل الله أن يعيننا على ما يصلح الحال ويشد أزرنا لما يخدم شعوبنا وأوطاننا ويدفعنا إلى مستقبل واعد في ظل وحدة وتكاتف وعمل جماعي مشترك من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد دول المجموعة والوطن العربي الكبير. لقد دأبت المجموعة خلال عقد من عمرها المبارك على تقديم ما تستطيعه من دعم لمكاتب ووحدات المعلومات المالية في دول المجموعة بغض النظر عن ارتباطاتها في أجهزتها ومواقعها الإدارية، ويشهد عليها اليوم الاجتماعات المتتالية واللقاءات الدولية. كما حرصت المجموعة في هذه المرحلة على تأمين سياق عمل متسق لتوحيد الجهود بهدف حماية اقتصادياتنا وأوطاننا ولتواكب الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون مع الجهات ذات الصلة خاصة مجموعة العمل المالي. ومما لاشك فيه أن المرحلة القادمة تحمل في طياتها الكثير من التحديات والمسؤوليات الجسام، لذا فالرئاسة حريصة على استخدام المعايير الدولية أساساً مهنياً محايداً ومستقلاً في عمل المجموعة وفي مجالات التقييم وإعادة التقييم والتقارير المرتبطة بهما إيماناً بأن ذلك هو الأساس لنجاح مسيرتها.

ولا يفوتني أن أشيد بعمل السكرتارية وما قدمته من أعمال تتطلب جهداً كبيراً و اقتصاداً في الوقت و أتمنى لهم كل توفيق.

وختاماً أرجو من الله أن يوفقنا لما فيه خير البلاد والعباد، وأن يتقبل منا ومنكم الجهد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

* رئيس المجموعة

الاجتماع العام التاسع عشر

الاجتماع العام ينشيء لجنة إقليمية للتقييم الوطني للمخاطر

انعقد الاجتماع العام التاسع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنامة بمملكة البحرين خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ يونيو ٢٠١٤م برئاسة جمهورية العراق. ونوقش خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، من أهمها إنشاء لجنة إقليمية معنية بالتقييم الوطني للمخاطر لمساعدة الدول الأعضاء على تأسيس وتطوير أنظمة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني لديها في إطار الإستعداد للجولة الثانية لعملية التقييم. وستعنى هذه اللجنة برصد المعلومات المناسبة على الصعيدين الإقليمي والدولي وإطلاع الدول الأعضاء عليها وتطوير مواد وأدوات تساعد على إجراء التقييم الوطني للمخاطر، بجانب تشجيع وتنسيق عملية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في هذا الشأن.

وفي اطار مناقشة موضوع الشمول المالي كأحد الموضوعات المهمة، تم تقديم عروض تقديمية من قبل ممثلي مجموعة العمل المالي والبنك الدولي لشرح العلاقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية المحافظة على تلك المتطلبات مع تحقيق أهداف الشمول المالي. وعلى صعيد آخر وافق الاجتماع العام على قيام المجموعة بمتابعة برامج الإلتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء ان وجدت، واعتمد تسعة تقارير متابعة لكل من: الإمارات والجزائر والسودان وسوريا وعُمان والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا، وثلاث تقارير خروج من عملية المتابعة، لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية والجمهورية التونسية، حيث أوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء (الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن) والدول والجهات المراقبة (فلسطين والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة العمل المالي (فاتف) وصندوق النقد العربي ومنظمة الأمم المتحدة).

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

قرارات مجلس الأمن

في إطار العمل على تحقيق أهداف المجموعة، يبرز دورها في تقليل خطر تنامي وتصعيد الأنشطة والأفعال الإرهابية التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وبالنظر إلى أن المجموعة أنهت الجولة الأولى من عمليات التقييم لدول المنطقة الأعضاء، فقد أظهرت نتائج التقييم عددًا من المسائل الشائعة على مستوى العالم في مجال مكافحة تمويل الإرهاب والأفعال الإرهابية، مثل عدم وجود إجراءات متسقة بشكل كامل مع متطلبات قرارات مجلس الأمن بخصوص تجميد الأصول والأموال للكيانات والأفراد الإرهابيين. وقد رصدت المجموعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من خلال عملية المتابعة الدورية، حيث أصدرت تشريعات من شأنها أن تسمح لها وبدون تأخير تجميد أصول وأموال الكيانات والأفراد الإرهابيين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩م) و ١٣٧٣ (٢٠٠١م) والقرارات ذات الصلة واللاحقة لها. كما تم ملاحظة الجهود المبذولة في زيادة الوعي العام بمخاطر هذه الجرائم على مستوى المنطقة وكذلك زيادة عملية التواصل مع المجموعة بغرض التغلب على التحديات ومواجهتها لتحقيق الالتزام بالمعايير الدولية.

وفي هذا المنحى عقدت المجموعة بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة ورشة عمل إقليمية بشأن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن وإتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة في أكتوبر ٢٠١٣م في عمّان.

كما أقامت المجموعة ورشة عمل أخرى بالتعاون مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة في تونس خلال شهر مايو ٢٠١٤م بخصوص تجميد الأصول والأموال بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأبرزت ورشتي العمل أفضل الممارسات حول تقييم المخاطر والتهديدات الإرهابية وتحديد السلطة المختصة بالحجز والتعيين والتعقب لأصول الإرهابيين والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة. كما تناولت الورشتان التحديات التي تواجه الدول في هذا المجال، منها تشابه الأسماء ونقص المعلومات حول بعض الأشخاص المدرجة أسماؤهم ضمن قوائم الأمم المتحدة وصعوبة مواجهة التطور السريع في التكنولوجيا في القطاع المالي، الأمر الذي يحد من عملية رصد حركة الأموال ويجعلها بالغة الصعوبة.

وتحرص المجموعة على تذليل المصاعب والعمل على مكافحة تمويل الإرهاب والأفعال الإرهابية، وأنها تسعى لتنسيق جهودها في هذا المجال مع الجهات الدولية والإقليمية النظيرة وتوفير الدعم والمنح من هذه الجهات بمختلف الأشكال سواءً على صعيد المشاركة في الورش والبرامج التي تقيمها أو المساعدات الفنية التي تقدمها للدول وغيرها من الوسائل الأخرى.

* السكرتير التنفيذي للمجموعة

تجميد الأصول والأموال بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، تونس، ٢٨-٣٠ مايو ٢٠١٤م

نظمت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة ورشة عمل إقليمية حول تجميد الأصول والأموال بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في تونس- مايو ٢٠١٤م، وكانت ورشة العمل هي السابعة والأخيرة التي عقدت كجزء من المبادرة التي أطلقت في إجتماع الخبراء في أمستردام أكتوبر ٢٠١٢م بهدف مساعدة الدول في العالم على تطوير وتعزيز آليات تجميد الأصول والتي أقيمت بصفة خاصة للدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية (الفرانكفونية). وهدفت الورشة لتغطية عدد من المواضيع الهامة ذات الصلة مثل تحديد المخاطر والتهديدات الإرهابية وتحديد السلطة المختصة بالحجز والتعيين والتعقب لأصول الإرهابيين وكيفية التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة.

اللقاء التاسع لمنتدى وحدات المعلومات المالية

على هامش الإجتماع العام التاسع عشر الذي عقد في المنامة بمملكة البحرين في الفترة ١٦-١٨ يونيو ٢٠١٤م، عقد اللقاء التاسع لمنتدى وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء، وتم التباحث فيه حول عدد من الموضوعات والقضايا الهامة، من أهمها تشجيع ومتابعة الإنضمام لمجموعة إيجمونت حيث إستمع المنتدى إلى تحديث من وحدات المعلومات المالية غير الأعضاء في مجموعة إيجمونت حول مواقفها في هذا الصدد وأهم نتائج جهودها. وأما في مجال تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات ناقش المنتدى موضوع استعداد الوحدات للجولة الثانية من التقييم على ضوء التوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة حيث تم تقديم عرض حول التقييم الوطني للمخاطر من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال المصرية. وتطرق المنتدى لموضوع تعزيز وبناء قدرات وحدات المعلومات المالية واستمع لتقرير رئيس اللجنة الفرعية، واطلع على ملخص لسير العمل في اللجنة وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في اجتماع اللجنة الثامن. وتجدر الإشارة إلى أن وحدة معالجة المعلومات المالية المغربية قامت مشكورة بترجمة الميثاق والمبادئ الجديدة لتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت إلى اللغة العربية.

خروج الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية من عملية المتابعة

ناقش الإجتماع العام التاسع عشر في جلساته تقارير متابعة لعدد من الدول الأعضاء، منها تقارير خروج كل من تونس والسعودية واليمن من عملية المتابعة إلى التحديث.

وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها منذ عملية التقييم المتبادل. الجدير بالذكر ان عملية المتابعة تعتبر إحدى المهام ضمن عملية التقييم التي تقوم بها المجموعة، وتهدف إلى تحفيز الدول ودفعها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم ضمن إطار زمني معقول.

ويمكن أن تتقدم الدولة المعنية بطلب الخروج من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين، على أن يتضمن طلبها ما يفيد استيفاءها للمعايير اللازمة لرفعها من عملية المتابعة العادية، مشفوعاً بتقرير واف يتضمن كافة القوانين واللوائح والمعلومات لتقييم الفعالية.

دور المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقدت المجموعة والبنك الدولي بالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية بالمملكة المغربية ورشة عمل إقليمية حول دور المؤسسات المالية غير المصرفية (المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بمشاركة خبراء من البنك الدولي في الفترة من ٣ – ٥ فبراير ٢٠١٤م في الدار البيضاء، المملكة المغربية. وناقشت الورشة أهمية دور المؤسسات المالية غير المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآليات التعامل مع مخاطر هذه العمليات عبر إحكام أنظمة المراقبة وتحفيز القدرات العملية للسلطات الرقابية والمهنيين في قطاعي الأوراق المالية والتأمين، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر وتطبيق إجراءات العناية الواجبة والمنهج القائم على المخاطر. وقد إستهدفت هذه الورشة مسؤولي الالتزام لدى مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين والعاملين لدى الجهات الإشرافية والرقابية على هذين القطاعين من الدول الأعضاء في المجموعة من مختلف المستويات الوظيفية. وشارك في أعمال هذه الورشة ٥٧ مشاركاً من الإمارات والبحرين والسعودية والعراق والمغرب واليمن وتونس وفلسطين ولبنان ومصر.

نشرة المجموعة
نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميناfاتف)
MENAFATF
مينا فاتف
GAFIMOAN

التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة، عمان، ٢٦ - ٣٠ يناير ٢٠١٤م

ضمن برنامج الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم، عقدت المجموعة وبالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمملكة الأردنية الهاشمية ورشة عمل إقليمية حول التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم وذلك بمشاركة خبراء من مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الفترة من ٢٦ – ٣٠ يناير ٢٠١٤م في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. وناقشت هذه الورشة توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لعام ٢٠١٢م، ومنهجية التقييم الجديدة الصادرة في عام ٢٠١٣م، ومتطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني للدول الأعضاء. وشارك في أعمال هذه الورشة ٦٥ مشاركاً من دول المجموعة وهي السعودية والإمارات والأردن والبحرين والكويت وقطر وعمان والعراق والمغرب واليمن وتونس وفلسطين ولبنان وليبيا.

غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

تتمثل احدى طرق غسل الأموال في نقل الأموال الناجمة عن نشاطات غير مشروعة عبر الحدود. ونظراً لأهمية هذا الموضوع لكثير من الدول في العالم تقوم المجموعة حالياً بصفة مشتركة مع مجموعة العمل المالي بدراسته حيث شرعت الدراسة في أكتوبر ٢٠١٣م وتم تكوين فريق عمل مسئول عنه ويضم ممثلين من بعض الدول في المجموعة ومجموعة العمل المالي. ويتوقع أن تسلط الدراسة الضوء على عدد من الحالات العملية التي ستوضح أهم الاساليب والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد وبالتالي تحديد المؤشرات والاتجاهات المرتبطة بالموضوع. أقيمت ورشة خاصة في الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دولة قطر خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٣م– ويتوقع أن يتم الانتهاء من هذا المشروع في فبراير ٢٠١٥م.

الإجتماع العام يعتمد البرنامج الزمني للجولة الثانية لعملية التقييم

في ضوء الاستعداد للجولة الثانية للتقييم المتبادل التي ستقوم بها المجموعة، إعتمد الاجتماع العام البرنامج الزمني للجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل، ويتضمن البرنامج مواعيد الزيارات الميدانية للدول الأعضاء خلال عملية التقييم والتي يتوقع أن تبدأ أولها لتونس في الربع الثالث من هذا العام. وأن يتم الانتهاء من الجولة الثانية (تقييم ١٨ دولة عربية) خلال ٨ سنوات.

© جميع الحقوق محفوظة لميناfاتف